

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2020

نيويورك، 1-26 آب/أغسطس 2022

المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

تقرير مقدم من جمهورية كوريا

1 - عملاً بما يقتضيه الإجراء 20 من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2010، تقدم جمهورية كوريا هذا التقرير استكمالاً للتقرير السابق المقدم للمؤتمر الاستعراضي لعام 2015 (NPT/CONF.2015/49)، في إطار عملية الاستعراض المعززة للمعاهدة، وكذلك الفقرة 4 (ج) من المادة السادسة من قرار عام 1995 المعنون "مبادئ وأهداف لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين"، والخطوات العملية الثلاث عشرة المتفق عليها في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام 2000، مع الإشارة إلى فتوى محكمة العدل الدولية المؤرخة 8 تموز/يوليه 1996 بشأن تنفيذ خطة عمل المؤتمر الاستعراضي لعام 2010.

استعراض المعاهدة

2 - تعتقد جمهورية كوريا اعتقاداً راسخاً أن المعاهدة لا تزال تشكل الدعامة الرئيسية للنظام العالمي لعدم الانتشار النووي والأساس الجوهري الذي ينهض عليه السعي من أجل نزع السلاح النووي. ونحن مقتنعون بأن الحفاظ على التوازن الدقيق بين الركائز الثلاث للمعاهدة شرط حيوي من شروط موثوقيتها وصلاحياتها. وتحقيقاً لهذه الغاية، تجدر الإشارة إلى أن نزع السلاح النووي جزء لا غنى عنه من الصفقة الأساسية للمعاهدة. ومن ثم فإن الدول الحائزة لأسلحة نووية ملزمة بنزع السلاح، على النحو المنصوص عليه في المادة السادسة من المعاهدة، وذلك أمر أساسي للتنفيذ الكامل للمعاهدة.

3 - وبوصف جمهورية كوريا دولة غير حائزة لأسلحة نووية، فإنها تواصل التقيد بالتزاماتها عملاً بالمعاهدة، بآلا تقبل أي نقل لأسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى أو سيطرة عليها، وبآلا تصنعها أو تكتنيتها. وعلاوة على ذلك، فقد أكدت جمهورية كوريا مراراً وتكراراً التزامها باحترام جميع الاتفاقات الدولية المتعلقة بعدم الانتشار، وبالسعي إلى استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية بما يعزز الثقة الدولية.

4 - وتعتزف جمهورية كوريا بالجهود التي بذلتها الدول الحائزة لأسلحة نووية حتى الآن من أجل النقص من ترساناتها النووية. ومع ذلك، يبدو أن فجوات لا تزال قائمة بين ما أنجزته الدول الحائزة لأسلحة نووية ومستوى توقعات الدول غير الحائزة لأسلحة نووية. لذا فإن من الضروري مواصلة الجهود لسد هذه الفجوة



في الإدراك واستعادة الثقة بين الدول الحائزة لأسلحة نووية والدول غير الحائزة لأسلحة نووية. وعلاوة على ذلك، وإدراكا منها للصفقة الكبرى التي تقوم عليها المعاهدة، كما هو مبين أعلاه، ينبغي للدول غير الحائزة لأسلحة نووية أن تعزز التزامها بعدم الانتشار، بينما ينبغي للدول الحائزة لأسلحة نووية أن تقوم بدورها في إحراز تقدم حقيقي في مجال نزع السلاح النووي. وبذلك، يمكن للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتمتع بما يلزم من السلطة المعنوية والشرعية السياسية لتعزيز معايير عدم الانتشار. لذا فإن جمهورية كوريا تحت جميع الدول الحائزة لأسلحة نووية على الوفاء بالتزاماتها بموجب المادة السادسة بحسن نية وعلى الامتناع عن اتخاذ إجراءات تتعارض مع غرضها.

5 - وفي هذا الصدد، ترحب جمهورية كوريا بتمديد معاهدة ستارت الجديدة لمدة خمس سنوات وبدء الحوار بشأن الاستقرار الإستراتيجي بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة. فجمهورية كوريا تعتقد أن تلك الجهود ستكون بمثابة خطوة مجدية نحو نزع السلاح النووي، وأنها ستسهم في تعزيز النظام العالمي لعدم الانتشار النووي القائم على المعاهدة، فضلا عن تعزيز السلام والاستقرار الدوليين. وتهيب جمهورية كوريا بجميع الدول الحائزة لأسلحة نووية أن تدخل في حوار حقيقي للتشجيع على نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

6 - ولا يزال القلق يتزايد إزاء الغزو المسلح الروسي لأوكرانيا، الذي قوض بشكل خطير النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار القائم على المعاهدة. وجمهورية كوريا تدين بشدة الغزو المسلح الروسي لأوكرانيا باعتباره انتهاكا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وستظل جمهورية كوريا تدعم جهود المجتمع الدولي الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي للحالة في أوكرانيا وستواصل المشاركة فيها.

7 - وهناك حاجة ملحة إلى أن يعمل المجتمع الدولي على تعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار القائم على معاهدة عدم الانتشار، لأن المعاهدة تواجه تحديات لم يسبق لها مثيل، مثل حالات عدم الامتثال، وتزايد تهديد الانتشار النووي، والصلة المحتملة بين الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل. وتؤيد جمهورية كوريا قرار مجلس الأمن 1887 (2009) تأييدا كاملا وتوافق على الأهداف الواردة فيه موافقة تامة، إذ أنه وثيقة تاريخية تبين بوضوح ما ينتظرنا في السنوات المقبلة من مهام شاملة. وتواصل جمهورية كوريا التعاون عن كثب مع الدول الأطراف في المعاهدة من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

تنفيذ خطط العمل

الركيزة 1: نزع السلاح النووي (الإجراءات من 1 إلى 22)

8 - تلتزم جمهورية كوريا بالتزاما راسخا بأهداف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. فنزع السلاح النووي واجب يقع على عاتق جميع الدول الأطراف في المعاهدة، بما فيها الدول الحائزة لأسلحة نووية. وتهيب جمهورية كوريا بالدول الحائزة لأسلحة نووية أن تبذل مزيدا من الجهود لتخفيض جميع أنواع الأسلحة النووية والتخلص منها في نهاية المطاف، بسبل منها اتباع الخطوات المحددة في الإجراء 5 من الإجراءات المحددة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام 2010، وأن تتفق على نموذج موحد للإبلاغ عن تدابير نزع السلاح، على النحو المطلوب في الإجراء 21. وفي هذا الصدد، ترحب جمهورية كوريا بالجهود الصائبة التي تبذلها الدول الخمس الحائزة لأسلحة نووية، ولا سيما عملية الدول الخمس التي جمعت فيما بينها خلال هذه الدورة الاستعراضية. وتشجع جمهورية كوريا الدول الحائزة لأسلحة نووية على تحقيق مزيد من النتائج الملموسة بواسطة هذه العملية، لا سيما في مجال نزع السلاح النووي.

9 - وجمهورية كوريا ترى أن المبادرات والجهود الجديدة، بما فيها مبادرة استكهولم بشأن نزع السلاح النووي، ومبادرة تهيئة بيئة مواتية لنزع السلاح النووي، تسهم في تعزيز نزع السلاح النووي وتوطيد نظام معاهدة عدم الانتشار. وقد شاركت جمهورية كوريا في مبادرة استكهولم، التي عرضت البلدان المشاركة فيها على هذا المؤتمر الاستعراضي مجموعة من الإجراءات الملموسة، أو "نقاط الانطلاق"، لنزع السلاح النووي، وذلك في شكل ورقة عمل مشتركة. واعتمد الأعضاء في مبادرة استكهولم أيضا مجموعة من تدابير الحد من المخاطر النووية وقدموها إلى المؤتمر الاستعراضي. وعلاوة على ذلك، شاركت جمهورية كوريا في مبادرة تهيئة بيئة مواتية لنزع السلاح النووي، واشتركت في رئاسة أحد الأفرقة الفرعية المعنية بآليات تعزيز جهود عدم الانتشار وبناء الثقة في نزع السلاح النووي والنهوض به.

10 - وتولي جمهورية كوريا أهمية كبيرة لمؤتمر نزع السلاح بوصفه المنتدى التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد المخصص لاتفاقات نزع السلاح. ويتعين على أعضاء المؤتمر أن يكسروا الجمود القائم منذ أكثر من عقدين من الزمن بإحراز تقدم في المناقشات الموضوعية بشأن القضايا الأساسية لنزع السلاح النووي.

11 - وفيما يتعلق بالضمانات الأمنية، تعتقد جمهورية كوريا أنه ينبغي منح ضمانات أمنية سلبية موثوقة ويمكن الاعتماد عليها للدول غير الحائزة لأسلحة نووية التي هي أطراف في المعاهدة والتي تمثل امتثالا تاما لالتزامات عدم الانتشار المنصوص عليها في المعاهدة.

12 - ولا تزال جمهورية كوريا تؤيد البدء في وقت مبكر في مفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، المشار إليها باسم معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وينبغي التشديد أيضا على أنه ريثما يتم إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، ينبغي لجميع الدول أن تعلن وقفا اختياريا لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة أو أن تلتزم بذلك. وفي هذا الصدد، فقد شاركت جمهورية كوريا بنشاط في أعمال فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وبناء على ذلك، فإنها ترحب باعتماد تقرير الفريق وبتقديمه إلى الجمعية العامة.

13 - وتشدد جمهورية كوريا على ضرورة بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في وقت مبكر. وقد وقعت جمهورية كوريا المعاهدة في 24 أيلول/سبتمبر 1996 وصدّقت عليها في 24 أيلول/سبتمبر 1999. وجمهورية كوريا تدعو الدول التي لم توقع المعاهدة أو لم تصدق عليها بعد إلى أن تفعل ذلك في أقرب وقت، ولا سيما الدول المدرجة في المرفق 2، التي يتطلب دخول المعاهدة حيز النفاذ تصديقها. وفي هذا الصدد، ترحب جمهورية كوريا بتصديق كل من إسواتيني وأنغولا وتايلند وتوفالو وجزر القمر ودومينيكا وزمبابوي وغامبيا وكوبا وميانمار على المعاهدة خلال هذه الدورة الاستعراضية.

14 - وريثما يبدأ نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ينبغي لجميع الدول أن تمتنع عن القيام بتجارب تجريبية للأسلحة النووية أو أي تفجيرات نووية أخرى، وينبغي الإبقاء على جميع إجراءات الوقف الاختياري القائمة المتعلقة بالتجارب التجريبية للأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، من المؤسف للغاية أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أجرت تجارب نووية ست مرات، بما في ذلك التجارب التي أجريت في كانون الثاني/يناير 2016 وأيلول/سبتمبر 2016 وأيلول/سبتمبر 2017، مما يشكل انتهاكا مباشرا لمقاصد المعاهدة وأغراضها. ومن المفترض أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تستعد لإجراء تجربة نووية أخرى وأنها أكملت بالفعل التحضيرات التقنية لذلك. وينبغي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تتضمن إلى

معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أقرب وقت ممكن وأن تتخلى عن جميع الأسلحة النووية والبرامج النووية القائمة بطريقة كاملة ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها بموجب قرارات مجلس الأمن 1718 (2006) و 1874 (2009) و 2087 (2013) و 2094 (2013) و 2270 (2016) و 2321 (2016) و 2356 (2017) و 2371 (2017) و 2375 (2017) و 2397 (2017).

15 - وجمهورية كوريا تؤيد وضع نظام للتحقق من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، خاصة بالمشاركة في نظام الرصد الدولي بواسطة المحطة الكورية لبحوث الزلازل في ونجو، الواقعة في الجزء الشمالي الشرقي من أراضيها. وبالإضافة إلى ذلك، تولت جمهورية كوريا رئاسة اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية خلال عام 2019، واستضافت اجتماع فريق الشخصيات البارزة التابع لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في حيزران/يونيه 2015، والحوار الشبابي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أيار/مايو 2019.

16 - وترى جمهورية كوريا أن مبدأ اللارجعة أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها تدابير نزع السلاح النووي. ولا يمكن ضمان عدم إعادة نشر الأسلحة النووية إلا بالتخفيض الذي لا رجعة فيه. وجمهورية كوريا تشاطر الرأي القائل بأن مبدأ اللارجعة ينبغي أن يطبق في جميع تدابير نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

17 - والدول الحائزة لأسلحة نووية مطالبة بوضع التزامها القاطع بنزع السلاح موضع التنفيذ ببذل جهود منهجية. فمن حيث المبدأ، ينبغي أن تتسم جميع عمليات نزع السلاح وجهود تحديد الأسلحة بالشفافية.

18 - وجمهورية كوريا تشارك بنشاط في الجهود الدولية لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. وبوصفها دولة طرفا في جميع المعاهدات الرئيسية لنزع السلاح وعدم الانتشار وجميع نظم الرقابة على الصادرات، تعتقد جمهورية كوريا أن الهدف النهائي من الجهود التي تبذلها الدول في إطار عملية نزع السلاح يتمثل في نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية فعالة.

19 - وبوصفها من مناصري الإجراء 38 الوارد في خطة نزع السلاح التي وضعها الأمين العام، والتي تدعو إلى تمكين جيل الشباب بإنشاء منبر لإشراكه، ما فتئت جمهورية كوريا تقود تلك الجهود بسبل منها تقديم القرار المتعلق بالشباب ونزع السلاح وعدم الانتشار إلى الجمعية العامة في عامي 2019 و 2021. واستضافت جمهورية كوريا أيضا دورة خاصة للشباب خلال المؤتمر التاسع عشر المشترك بين جمهورية كوريا والأمم المتحدة المعني بقضايا نزع السلاح وعدم الانتشار في كانون الأول/ديسمبر 2019، ومؤتمر معاهدة عدم الانتشار النموذجي للشباب في تموز/يوليه 2020، ومنتدى الشباب المشترك بين جمهورية كوريا والأمم المتحدة المعني بنزع السلاح وعدم الانتشار في حيزران/يونيه 2021، ومعسكر الشباب بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار في حيزران/يونيه 2022.

الركيزة 2: عدم الانتشار النووي (الإجراءات من 23 إلى 46)

20 - يعد الانضمام العالمي ضروريا لضمان استمرار معاهدة عدم الانتشار. وجمهورية كوريا تحت البلدان الخارجة عن المعاهدة على الانضمام إلى المعاهدة بوصفها دولا غير حائزة لأسلحة نووية دون مزيد من التأخير.

21 - وقد أبرمت جمهورية كوريا اتفاق ضمانات شاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تشرين الأول/أكتوبر 1975، وصدقت على البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الشاملة في شباط/فبراير

2004. وترى جمهورية كوريا أن البروتوكول الإضافي، إلى جانب اتفاق الضمانات الشاملة، يمثلان معيارا جديدا للتحقق، وأن التقيد العالمي بهما ضروري لضمان الثقة في امتثال الدول الأطراف لالتزاماتها بموجب المعاهدة. لذا فإن جمهورية كوريا تحت الدول الأطراف التي لم تقم بعد بإدخال اتفاقات الضمانات الشاملة حيز النفاذ على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن ودون مزيد من الإبطاء. وعلاوة على ذلك، تهيب جمهورية كوريا، بوصفها عضوا في فريق أصدقاء البروتوكول الإضافي، بجميع الدول الأطراف التي لم تقم بعد بإدخال بروتوكولات إضافية حيز النفاذ على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

22 - وجمهورية كوريا تتمسك بأعلى مستويات الوفاء بالتزاماتها وواجباتها في مجال عدم الانتشار، وتقيم علاقات من التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد توصلت الوكالة إلى استنتاج عام بشأن جمهورية كوريا منذ تموز/يوليه 2008. وأدرجت جمهورية كوريا النهج المستكمل على مستوى الدولة في أيلول/سبتمبر 2015. وبدأت جمهورية كوريا في أيار/مايو 2016 تجري عمليات تفتيش مفاجئة لجميع مفاعلاتها المحلية العاملة بالماء الخفيف في إطار النهج المستكمل على مستوى الدولة. وبالإضافة إلى ذلك، ظلت جمهورية كوريا تعزز تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل وضع نهج جديدة للضمانات، مثل وضع إجراء للاستخدام المشترك للمعدات وتنفيذ إجراءات لنقل الكاميرات بين المرافق.

23 - وتواصل جمهورية كوريا دعم جهود الوكالة الرامية إلى تحسين فعالية وكفاءة نظام ضمانات الوكالة. وتدفع جمهورية كوريا نصيبها المقرر للوكالة بالكامل وفي الوقت المحدد. وقد ساهمت بجدية في برنامج دعم الدول الأعضاء في الوكالة بمساهماتها الخارجة عن الميزانية، البالغة حوالي 4 ملايين يورو منذ عام 2010. وأعدت جمهورية كوريا دورة تدريبية عن المعالجة الحرارية في مرفق إيضاحي على نطاق هندسي في إطار برنامج الدعم الذي وضعتة جمهورية كوريا لتعزيز قدرات المفتشين لتشمل المرافق النووية الجديدة. وقد دأبت على استضافة دورة تدريبية بانتظام منذ عام 2017. وعززت جمهورية كوريا الضمانات الإقليمية مع بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ من خلال شبكة آسيا والمحيط الهادئ للضمانات. وعُينت جمهورية كوريا رسميا لرئاسة وأمانة شبكة آسيا والمحيط الهادئ للضمانات خلال الفترة 2017-2018، واستضافت الاجتماع السنوي التاسع لشبكة آسيا والمحيط الهادئ للضمانات في عام 2018.

24 - وتقيم جمهورية كوريا شراكات مثمرة مع الدول الأخرى ومع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتنمية القدرات التقنية من أجل ضمانات تتسم بالفعالية والكفاءة. وما فتئت جمهورية كوريا تشارك في وضع نهج ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية للمرافق المتقدمة لدورة الوقود من خلال العديد من برامج دعم الدول الأعضاء. وساعدت جمهورية كوريا الوكالة أيضا على إعداد دورة تدريبية افتراضية لمرافق معالجة المواد السائلة؛ وعلى تنقيح نموذج الوكالة المادي بشأن إدارة الوقود المستهلك وإعادة معالجته وإعادة تدويره؛ ووضع نموذج استبيان معلومات التصميم والإرشادات المتعلقة به؛ ووضع مفهوم الضمانات المتعلقة بتصميم المفاعلات الصغيرة المؤلفة من عدة وحدات. وقدم المعهد الكوري لبحوث الطاقة الذرية دعمه لأنشطة الوكالة في مجال تعزيز أمان المنشآت النووية من الأخطار الخارجية وفي تقييم الهياكل الأساسية التي تحتاجها الدول الأعضاء لاقتناء مفاعلات البحوث. وقدم خبراء المعهد خدماتهم التقنية إلى بلدان نامية، وأتاح المعهد جهازا لمحاكاة المفاعلات دعما للتعليم والتدريب للدول الأعضاء، وسلم لها آلات صناعية للتصوير المقطعي المحوسبة بأشعة غاما. وانضم المعهد أيضا إلى شبكة مختبرات التحليل التابعة للوكالة للمشاركة في تحليل الجسيمات.

25 - وقامت جمهورية كوريا بتصدير مواد نووية لأغراض سلمية حصرا وفقا لقوانينها وقواعدها التنظيمية المحلية وعملا باتفاقاتها في مجال التعاون الثنائي النووي. ووفقا لقانون التجارة الخارجية والقواعد التنظيمية

الوزارية المتعلقة بتصدير واستيراد المواد الاستراتيجية، لا تأذن جمهورية كوريا بإجراء عمليات التصدير ذات الصلة بالمجال النووي إلا إذا اقتضت بأن تلك الصادرات لن تسهم في انتشار الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، وبأن مسارها لن يغير لاستخدامها في أعمال الإرهاب النووي، مع الحرص على الحصول على تأكيدات حكومة الدولة المتلقية بأن المواد المستوردة لن تستخدم إلا للأغراض السلمية. وتقرض جمهورية كوريا ضوابط فعالة وقوية على الصادرات النووية استناداً إلى أحدث صيغة للمبادئ التوجيهية لمجموعة موردي المواد النووية. وقد نحتت جمهورية كوريا قواعدها التنظيمية الوطنية المتعلقة بمراقبة الصادرات في حزيران/يونيه 2020 امتثالاً لآخر تنقيح للمبادئ التوجيهية للمجموعة (INFCIRC/254/Rev.14/Part.1). وعند اتخاذ قرارات تصدير المواد النووية، فإن جمهورية كوريا، بوصفها عضواً في المجموعة، تضع في اعتبارها على النحو الواجب أن الدولة المتلقية تفي بالتزاماتها المتعلقة بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتقديم تأكيدات حكومية بشأن الاستخدامات السلمية. وقد اعتمدت جمهورية كوريا سياسة تقضي باشتراط أن تكون لدى البلدان المتلقية بروتوكولات إضافية ملحقه باتفاقات الضمانات الشاملة المبرمة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، باعتبار ذلك شرطاً لتزويد محطات الطاقة النووية بالمواد. وقد أعلن عن هذه السياسة في قمة جمهورية كوريا والولايات المتحدة في أيار/مايو 2021 وأعيد تأكيدها في قمة جمهورية كوريا والولايات المتحدة في أيار/مايو 2022. وجمهورية كوريا، بوصفها عضواً في مجموعة موردي المواد النووية ولجنة زانغر، تضطلع بهمة بأنشطة إنكاء الوعي التي تستهدف قطاع الصناعة والأوساط الأكاديمية على السواء، وذلك من أجل تعزيز النظام الدولي لمراقبة الصادرات عن طريق زيادة الوعي بأهمية مراقبة الصادرات.

26 - وتعترف جمهورية كوريا اعترافاً كاملاً بحق الدول الأطراف في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وهي ملتزمة بتيسير التعاون النووي فيما بين الدول الأطراف، وفقاً للمواد الأولى والثانية والثالثة والرابعة من المعاهدة. وتولي جمهورية كوريا أولوية أعلى لاستخدام الطاقة النووية على أكمل وجه ممكن، لأن ذلك من شأنه أن يسهم في أمن الدول من حيث الطاقة والصحة البشرية والأمن الغذائي وإدارة الموارد المائية وما إلى ذلك. وقد أبرمت جمهورية كوريا اتفاقات للتعاون النووي مع 29 بلداً، وهي بصدد إعداد العديد من الاتفاقات الأخرى أو التفاوض بشأنها. وتقوم جمهورية كوريا تدريجياً بتوسيع نطاق وتعزيز عمليات نقل التكنولوجيا النووية مع البلدان النامية من خلال برنامج زيارات للمتدربين والعلماء ومشاريع التعاون التقني المختلفة الأخرى التي تشرف عليها الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

27 - وجمهورية كوريا تؤيد بقوة الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز الأمن النووي. فقد استضافت قمة الأمن النووي لعام 2012، وما فتئت تشجع على تنفيذ الالتزامات المقطوعة أثناء القمة، بما فيها سلة هدايا مؤتمر القمة لعام 2016 بشأن التأهب للإرهاب النووي والتصدي له، من خلال فريق الاتصال المعني بالأمن النووي لما بعد القمة. وساهمت جمهورية كوريا بأكثر من 10 ملايين دولار لصندوق الأمن النووي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ إنشائه. وعدلت جمهورية كوريا قوانينها وأنظمتها الوطنية وفقاً لتوصيات الأمن النووي بشأن الحماية المادية للمواد النووية والمنشآت النووية الصادرة عن الوكالة (INFCIRC/225/Revision 5) في 24 كانون الأول/ديسمبر 2013. وصدقت جمهورية كوريا على تعديل عام 2005 لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية في 29 أيار/مايو 2014. وتبادلت جمهورية كوريا معلوماتها بشأن القوانين والقواعد التنظيمية الوطنية التي تقضي بدخول تعديل الاتفاقية حيز النفاذ في 7 حزيران/يونيه 2021، وفقاً للفقرة 1 من المادة 14 منها.

28 - وقد سنت جمهورية كوريا قانونها المحلي في عام 2015 استناداً إلى مبادئ مدونة قواعد السلوك بشأن أمن المصادر المشعة وأمنها، التي وضعتها الوكالة وأقرها مجلس محافظيها، وما فتئت جمهورية كوريا تنفذها. وبالإضافة إلى ذلك، طبقت على القواعد التنظيمية المتعلقة بإدارة أمن للنظائر المشعة المبادئ التوجيهية المنقحة بشأن استيراد المصادر المشعة وتصديرها، التي وافق عليها مجلس محافظي الوكالة في عام 2011، والإرشادات المتعلقة بإدارة المصادر المشعة المهمة، التي وافق عليها مجلس محافظي الوكالة في عام 2017.

29 - وجمهورية كوريا تولي الكثير من الأهمية لمنع الاتجار غير المشروع بالمواد النووية وغيرها من المواد المشعة، ولتعزيز التعاون الدولي ذي الصلة بذلك فيما بين الدول الأطراف، في اعتراف واضح بالتهديد المتزايد باستمرار المتمثل في وقوع المواد النووية وغيرها من المواد المشعة في أيدي الإرهابيين والمجرمين وغيرهم من الجهات الفاعلة غير المسؤولة. وتتبادل جمهورية كوريا المعلومات عن الاتجار غير المشروع بالمواد النووية من خلال المشاركة في قاعدة بيانات الوكالة بشأن حوادث الاتجار منذ عام 2002. وما فتئت جمهورية كوريا تسهم بنشاط في الشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل منذ عام 2004. كما إنها دأبت على تقديم الدعم للمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي. وفي عام 2019، استضافت جمهورية كوريا حلقة عمل في سيول تحت رعاية الفريق العامل المعني بالتصدي للحوادث والتخفيف من آثارها، وهي تشترك حالياً في رئاستها للفترة 2021-2023. وبالإضافة إلى ذلك، تبذل جمهورية كوريا أيضاً جهودها من أجل زيادة الوعي بالأمن النووي ودعم إنشاء نظم الحماية المادية في البلدان التي دخلت المجال النووي حديثاً. فعلى سبيل المثال، أرسلت جمهورية كوريا مدربينها إلى باكستان لدعم الدورة التدريبية التي نظمتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن تقييم فعالية نظام الحماية المادية في عام 2019.

30 - وتؤيد جمهورية كوريا تأييداً تاماً غايات وأهداف المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار وتدعمها، إذ أنها تهدف إلى مكافحة شحن أسلحة الدمار الشامل ومنظومات إيصالها والمواد المتصلة بها من وإلى الدول والجهات الفاعلة من غير الدول التي تثير القلق بشأن الانتشار، بما يتسق مع السلطات القانونية الوطنية والقوانين والأطر الدولية ذات الصلة، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن. وبناء على ذلك، شاركت جمهورية كوريا بهمة في الأنشطة الرئيسية، بما فيها أنشطة التناوب على مناورات آسيا والمحيط الهادئ بشأن المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار، واجتماع فريق الخبراء التنفيذيين، والاجتماع السياسي الرفيع المستوى. وعلى وجه الخصوص، استضافت جمهورية كوريا عملية التناوب على مناورات آسيا والمحيط الهادئ بشأن المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار، (19 Eastern Endeavour) في عام 2019، حيث عزز المشاركون القدرات الإقليمية الشاملة لمكافحة الانتشار وتعزيز التنسيق في جميع أنحاء المنطقة.

31 - وتؤيد جمهورية كوريا أهداف الصكوك الدولية للأمن النووي، ولا سيما اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، بصيغتها المعدلة، والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، بوصفهما لبنة أساسية في هيكل الأمن النووي العالمي. وعقب تنقيح القوانين الوطنية ذات الصلة، تم التصديق على تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي وبدأ نفاذهما في أيار/مايو 2014. وعلاوة على ذلك، ومن أجل الوفاء بالتزاماتها بموجب هاتين الاتفاقيتين، عدلت جمهورية كوريا قانون الحماية المادية والطوارئ الإشعاعية.

32 - واعترافا بضرورة تعزيز نظامها الحكومي لحصر المواد النووية ومراقبتها في ظل تزايد المرافق النووية، قامت جمهورية كوريا في عام 2015 بتتقيح قواعدها التنظيمية الوطنية بشأن النظام الحكومي لحصر المواد النووية ومراقبتها، وذلك بسبل منها إنشاء نظام وطني جديد للتفتيش، ومراجعة المبادئ التوجيهية لنظامها الحكومي لحصر المواد النووية ومراقبتها.

33 - وإن تسوية المسألة النووية المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تكتسي أهمية حيوية لضمان سلامة النظام العالمي لعدم الانتشار النووي وكفالة السلام الدائم في شبه الجزيرة الكورية وخارجها. وإن عمليات إطلاق القذائف التسيارية غير المشروعة التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الآونة الأخيرة تشكل انتهاكا صارخا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتعد تهديدا خطيرا لا لشبه الجزيرة الكورية والمنطقة فحسب، بل أيضا للنظام العالمي لعدم الانتشار. كما إن جمهورية كوريا تشاطر الوكالة الدولية للطاقة الذرية قلقها إزاء أحدث المؤشرات التي تدل على وجود أنشطة في مجمع يونغبيون النووي. وقد حثت جمهورية كوريا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على وقف هذه الأعمال الاستفزازية والمزعزعة للاستقرار، وعلى التخلي عن جميع الأسلحة النووية والبرامج النووية القائمة بطريقة كاملة ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها، والعودة إلى الامتثال لمعاهدة عدم الانتشار واتفاقات ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وستواصل جمهورية كوريا السعي إلى إجراء الحوار مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من أجل نزع السلاح النووي بشكل كامل وإحلال السلام المستدام في شبه الجزيرة الكورية.

34 - وقرار مجلس الأمن 1540 (2004) ينص على أن تمتنع جميع الدول عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم للجهات الفاعلة من غير الدول لتحصل على أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية. ويؤدي هذا القرار دورا حاسما في سد ثغرة النظام الحالي لعدم الانتشار بوضع تدابير فعالة مثل الإبلاغ عن التنفيذ، والزيارات القطرية، وتدابير المساعدة، وبناء القدرات. وجمهورية كوريا، إذ تولت رئاسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1540 (2004) في عامي 2013 و 2014، تؤيد إضفاء الطابع العالمي على تنفيذ القرار، وهي مستعدة لمواصلة جهودها من أجل تحقيق ذلك الهدف.

الركيزة 3: الاستخدامات السلمية للطاقة النووية (الإجراءات من 47 إلى 64)

35 - ستستخدم جمهورية كوريا الطاقة النووية كوسيلة لتحديد أثر انبعاثات الكربون وتحقيق أمن الطاقة. وتتمثل إحدى السياسات الوطنية الرئيسية لجمهورية كوريا في تعزيز القدرة التنافسية لصناعاتها النووية وتعزيز جهودها الدبلوماسية من أجل التعاون النووي.

36 - وتتعترف جمهورية كوريا اعترافا كاملا بحق الدول الأطراف في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وهي ملتزمة بتيسير التعاون النووي بين الدول الأطراف في مختلف الميادين. وجمهورية كوريا تقدم الدعم إلى الدول غير الحائزة لأسلحة نووية التي ترغب في استخدام الطاقة النووية والتكنولوجيا النووية. فقد شاركت في بناء محطات للطاقة النووية في الإمارات العربية المتحدة، وفي مشروع تحسين مفاعل للبحوث في بنغلاديش، وتعاونت مع الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا في مجالات الطاقة النووية وعدم الانتشار والأمن النووي. كما إنها قامت بدور رائد في الدورة التدريبية بشأن الأمن النووي التي نظمتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتي صممت خصيصا لتلبية احتياجات بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وتواصل لجنة السلامة والأمن النوويين في جمهورية كوريا تعاونها مع الوكالات التنظيمية الأجنبية المسؤولة عن السلامة والأمن النوويين والحماية من الإشعاع بالتعاون مع المنظمات الدولية

والمشاركة في الاجتماعات الثنائية والمتعددة الأطراف. وقد تم اختيار مفاعل هانارو، وهو مفاعل بحوث تملكه جمهورية كوريا، ليكون المركز الدولي للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالاستناد إلى مفاعلات البحوث في عام 2019. وتقدم جمهورية كوريا مساهمات إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية والبلدان الأعضاء بتكنولوجيتها وخبرتها المكتسبة من مفاعل البحوث.

37 - وقد دفعت جمهورية كوريا نصيبها لصندوق التعاون التقني التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية في الوقت المحدد كل عام وحقت 100 في المائة من معدل إنجاز الصندوق. كما إنها قدمت مساهمات خارجة عن الميزانية بلغت أكثر من 34 مليون يورو للوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ عام 2011، وشمل ذلك مساهمات بلغت قيمتها أكثر من 9 ملايين دولار في إطار مبادرة الاستخدامات السلمية لدعم مختلف مشاريع التعاون، بما في ذلك مشاريع اتفاقات التعاون الإقليمي، وبرنامج البحوث المنسق للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإنشاء مركز الوكالة للتدريب والإيضاح العملي في مجال الأمن النووي، ومشاريع تجديد مختبرات التطبيقات النووية، ومشروع التكنولوجيا النووية لمكافحة التلوث البلاستيكي (NUTEC Plastics)، ومبادرات العمل المتكاملة لمكافحة الأمراض الحيوانية المنشأ (ZODIAC). وجمهورية كوريا، بوصفها مساهما قديما في مشروع برنامج عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية لعلاج السرطان، تترك تمام الإدراك أهمية مشاريع تشخيص السرطان ودعم علاجه في البلدان النامية. ولذلك، فإنها تخطط لتوسيع نطاق التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في المستقبل، ولا سيما في مجال علاج سرطان النساء في البلدان النامية. وقد أنشأت جمهورية كوريا كلية كيبكو الدولية للدراسات النووية العليا (KEPCO International Nuclear Graduate School) في عام 2011 لتدريب المهنيين في هذا المجال وتعزيز شبكتهم. وإلى غاية عام 2021، تخرج 206 طلاب من 28 دولة من هذه المدرسة. وفاء بما تعهدت به جمهورية كوريا في مؤتمر قمة سيول للأمن النووي في عام 2012، أنشأت الأكاديمية الدولية للأمن النووي. وقدمت الأكاديمية 16 دورة تدريبية دولية في مجالات الضمانات والحماية المادية ومراقبة التصدير والأمن السيبراني لمشاركين دوليين من 24 بلدا.

38 - وبموجب قانون الحماية المادية والطوارئ الإشعاعية الذي سن في 16 شباط/فبراير 2004، عززت جمهورية كوريا قدراتها في مجال الأمن النووي عن طريق تحسين النظام المحلي وإنشاء الهياكل الأساسية ذات الصلة استنادا إلى تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية.

39 - وتؤيد جمهورية كوريا اتباع النهج المتعددة الأطراف إزاء دورة الوقود النووي وضمان إمدادات الوقود النووي بطريقة غير تمييزية وشفافة، مع الحد في الوقت نفسه من خطر الانتشار النووي. وتواصل جمهورية كوريا، بوصفها عضوا في الإطار الدولي للتعاون في مجال الطاقة النووية، مشاركتها في المناقشات المتعلقة بوضع مفاهيم المستودعات المتعددة الجنسيات ونهج تمويلها.

40 - وجمهورية كوريا طرف في اتفاقية الأمان النووي، واتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي، واتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي، والاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة، والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية (وتعديلها). وما فتئت جمهورية كوريا تقوم بإخلاص بواجباتها المنصوص عليها في تلك الاتفاقيات والمعاهدات.

41 - وقد أوفدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بعثة الدائرة الاستشارية الدولية للحماية المادية إلى جمهورية كوريا في عام 2014. وخلص فريق الدائرة الاستشارية إلى أن جمهورية كوريا تعمل بجد من أجل القيام بأنشطة أمنية نووية قوية ومستدامة. وقدمت جمهورية كوريا الدعم لسلسلة الأمن النووي التي أعدها الوكالة بحضور اجتماعات استشارية بشأن نشر السلسلة. واستقبلت لجنة السلامة والأمن النوويين في جمهورية كوريا أول بعثة لدائرة الاستعراض التنظيمي المتكامل في عام 2011 وبعثة متابعة في عام 2014. كما إنها تستعد للبعثة الثانية المقررة لعام 2024.

42 - وما فتئت جمهورية كوريا تسهم باستمرار في جهود المجتمع الدولي الرامية إلى التقليل إلى أدنى حد من الاستخدام المدني لليورانيوم العالي التخصيب من خلال توريد مسحوق اليورانيوم - مو على أساس تكنولوجيا الانحلال بالطرد المركزي، مثل تحويل وقود اليورانيوم العالي التخصيب إلى يورانيوم منخفض التخصيب في مفاعلات البحوث. وعلى سبيل المثال، قدمت جمهورية كوريا مسحوق اليورانيوم - مو المستنفد لدعم برنامج هيراكليس لتحويل مفاعلات البحوث الأوروبية عالية الأداء في عامي 2016 و 2018، وتم توريد مساحيق اليورانيوم - مو منخفضة التخصيب لمشروع التحويل التجميعي الحرج بجامعة كيوتو في عام 2020. كما شاركت جمهورية كوريا بهمة في الأنشطة الدولية المتعلقة بعدم الانتشار النووي إذ تولت رئاسة الفريق العامل في الندوة الدولية الثالثة المعنية بتقليل اليورانيوم العالي التخصيب، التي عقدت في أوسلو في عام 2018.

43 - وقبلت جمهورية كوريا أنظمة النقل الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن قانون السلامة النووية والأنظمة ذات الصلة لضمان سلامة نقل المواد المشعة، بما في ذلك الوقود النووي، والقضاء على المخاطر المحتملة على الناس والبيئة. ونقحت جمهورية كوريا الإشعارات واللوائح ذات الصلة في عام 2021 لاستكمال متطلبات النقل الرئيسية استناداً إلى طبعة عام 2018 من *لوائح الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن النقل المأمون للمواد المشعة*.

44 - وقد وضعت جمهورية كوريا موضع التنفيذ لائحة تنظيمية مدنية بشأن المسؤولية النووية. بالإضافة إلى ذلك، قامت بمراجعة قانون المسؤولية النووية لزيادة مبلغ التعويض عن الأضرار من 300 مليون وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة (SDR) إلى 900 مليون وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة في عام 2021.

45 - وتؤيد جمهورية كوريا تأييداً تاماً قرار مجلس الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتخذ في آذار/مارس 2022 بشأن آثار الحالة القائمة في أوكرانيا على السلامة والأمن والضمانات (GOV/2022/17) والبيان المشترك الصادر عن مؤتمر الأطراف في تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية في نيسان/أبريل 2022. وقدمت جمهورية كوريا ما مجموعه 1,2 مليون دولار للوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال هذا العام كمساهمات خارجة عن الميزانية من أجل مساعدة أوكرانيا على شراء المعدات اللازمة لضمان تدابير السلامة والأمن والضمانات في محطات الطاقة النووية التي تملكها.